

## أحكام الحماية الجزائية للمعاملة التجارية الإلكترونية -دراسة على ضوء القانون 18-05-

## Provisions for penal protection for electronic commercial transactions Study in light of Law 18-05-

د/حزام فبيحة<sup>1</sup>، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس، f.hazem@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2020/12/ 31

تاريخ القبول: 2020/11/ 26

تاريخ الاستلام: 2020/10/ 29

## ملخص:

تسعى الدراسة لتبيان أهم الأحكام الجزائية التي تضمنها قانون التجارة الإلكترونية الجزائري رقم 18-05 التي يهدف المشرع من خلال فرضها لحماية المعاملة التجارية الإلكترونية عامة وأطراف المعاملة بوجه خاص لا سيما ما تعلق بالمستهلك الإلكتروني اعتبارا لكون الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية مقارنة مع المورد الإلكتروني الذي يعد شخصا محترفا مهنيا مما يستدعي تشديد مسؤوليته، وذلك من خلال إبراز مختلف الجرائم التي تشملها الحماية القانونية وكذا بيان العقوبات المقررة لها ومعالم الخصوصية التي تتميز بها.

**الكلمات المفتاحية:** تجارة إلكترونية، حماية جزائية، الحماية القانونية، مسؤولية.

## Abstract :

The study seeks to clarify the most important penal provisions included in the Algerian E-Commerce Law No. 18-05, which the legislator aims by imposing to protect the electronic commercial transaction in general and the parties to the transaction in particular, especially what is related to the electronic consumer, considering that the weak party in the contractual relationship compared to the electronic resource that is A professional person, which calls for intensifying his responsibility, by highlighting the various crimes that are covered by legal protection, as well as explaining the penalties prescribed for them and the features of privacy that characterize them.

**Key words :** e-commerce, penal protection, legal protection, liability

## 1. مقدمة

من المعلوم بمكان أنّ المقصود بالمسؤولية الجزائية صلاحية الشخص لتحمل تبعه سلوكه المجرم و خضوعه للجزاء المقرر لفعله في قانون العقوبات و يعتبر مفهوما قديما تطور بتطور البيئة الاجتماعية، وحتى تقوم المسؤولية الجزائية لا بد من تواجد شخص معين لتحملها بتوافر الأهلية الجنائية باجتماع التمييز و حرية الاختيار حتى يمكن انساب الجريمة له، و تقوم المسؤولية عن فعل الغير فتجد تطبيقها على المجال الاقتصادي حيث نجد لها حالات كثيرة كتحمل المتبوع مسؤولية التابع و مسؤولية الشخص المعنوي طبقا للمادة 51 مكرر من ق.ع. ج : التي تنص "... يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزته أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك"، فهي بذلك الأثر القانوني المترتب على الجريمة كواقعة قانونية و تقوم على أساس تحمل الفاعل للجزاء الذي تفرضه القواعد القانونية الجنائية أي على أساس مخالفة المورد لنص قانوني انطلاقا من مبدأ الشرعية.

لذا نجد المشرع قد عمد في إطار تنفيذ العقد الإلكتروني محل المعاملة التجارية الإلكترونية و خروجا عن الأحكام الكلاسيكية للعقد والقواعد العامة المقررة في التقنين المدني والتجاري إلى فرض عقوبات جزائية على المورد الإلكتروني نظرا للحاجة الملحة لبسط نوع مستحدث من حماية المستهلك الإلكتروني في البيئة الرقمية التي تتسم باتساع وتعقيد الجريمة بأدواتها التقنية التي تؤذي المستهلك

الإلكتروني و تنال من إرادته، و عليه سنحاول حصر الجرائم و العقوبات المخصصة لها من خلال النصوص التي تعنى بتنظيم العلاقة العقدية و حماية المتعاقد الأقل خبرة و بالتالي يتحمل المورد إلى جاب الشق المدني شقا جزائيا كأثر لإخلاله بالتزاماته ،لذا يتحمل المورد الإلكتروني بمقتضى القانون 18-05 المسؤولية الجزائية عن كل إخلال يتسبب بأضرار للمستهلك الإلكتروني حيث ترض من عقوبات جزائية حسب كل فعل مجرم مقترنة ببعض العقوبات التكميلية التي يغلب عليها الطابع التقني ،لذا تشر الإشكالية التالية:فيما تتمثل أهم الجرائم المتضمنة بقانون التجارة الإلكترونية 18-05 وما هي معالم الخصوصية التي تتميز بها العقوبات المقررة لها؟.للإجابة عن ذلك تتبع المنهج التحليلي مقسمين الدراسة للمحويين التاليين:

### المحور الأول: الجرائم المرتبة للمسؤولية الجزائية

سنعرض ابتداءا لجرمة الإشهار التضليلي ثم ننتقل لجرمة الإشهار الغير مرغوب فيه و هي جريمة الكترونية بحثة نص عليها قانون التجارة الالكترونية وكذا جريمة الغش الإلكتروني ومخالفة الضمان ما بعد البيع.

#### أولا- جريمة الإشهار التضليلي:

يعتبر الإشهار أداة في يد المورد للترويج للسلع و الخدمات إلا أن التقدم التكنولوجي و الوسائل التقنية و الإشهارية قد تؤثر على نفسية المستهلك و على إرادته السليمة خاصة أن الكثير من المتدخلين يعمدون إلى خداع المتلقي و إخفاء حقائق أو إظهارها على غير حقيقتها ، هذا ما جعل تقيده بالنزاهة و المصادقية أمر ملح لتوفير حماية أوسع للمستهلك و لإنشاء عقد سليم خال من العيوب، و يأخذ أهمية أكبر في التعاقد الإلكتروني نظرا لطبيعة تكوينه الخاصة و قد عرفه المشرع في قانون 18-05 انه كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة الى ترويج بيع سلع أو خدمات عن طريق الاتصال الإلكتروني.ومن خلال المادة 30 منه أحال للأحكام المعمول بها مع اتيانه بأحكام خاصة ترتبط بمحيط التعاقد ،حيث نجد مصدره في نص القانون 04-02 المتعلق بقانون الممارسات التجارية أين نجد تطرق لجريمة الإشهار التضليلي و ألحق بها العقوبة المناسبة.

#### 1-تعريف جريمة الإشهار التضليلي:

يعرف الإشهار التضليلي أنه: "الإعلان الذي يكون من شأنه خداع المستهلك، او يمكن أن يؤدي الى ذلك". أو "الإعلان المتضمن معلومات تهدف إلى الوقوع في غلط و خداع فيما يتعلق بعناصر و أوصاف جوهرية للمنتج".<sup>1</sup>

كما يعتبر البعض "الإشهار الإلكتروني يكون تضليليا إذا تضمنت الرسالة الإشهارية معلومات غير صحيحة تؤثر في قرار أو حكم المستهلك ، بحيث تدفعه إلى قرار لم يكن ليتخذه لو علم حقيقة هذه المعلومات، و يمكن أن يكون العنصر المضلل نصا أو صورة أو صوتا..."<sup>2</sup> وقد يكون الإشهار تضليليا بترك العناصر الجوهرية التي تتعلق بالمنتج أو الخدمة مثل عدم تحديد طبيعة المنتج، مكوناته، كيفية تشغيله، تاريخ إنتاجه... حسب المادة 3 من التوجيه الأوروبي رقم 450/84 الصادر 10 سبتمبر المتعلق بالإشهار المضلل. " و قد يتم بتقديم معلومات غير صحيحة تؤثر في قرار أو حكم المستهلك، بحيث تدفعه إلى قرار لم يكن ليتخذه لو علم حقيقة المعلومات..." و يعود مصدر تجريم الإشهار الإلكتروني المضلل إلى نص المادة 28 من قانون 04-02<sup>3</sup> حيث جاءت المادة بصور الإشهار التضليلي .

#### 2-أركان جريمة الإشهار التضليلي

تقوم الجريمة العناصر التالية:

**2-1-الركن الشرعي :** و هو الأساس القانوني للتحريم.

**2-2-الركن المادي :** و يتمثل في صور الاشهار التضليلي الواردة في نص المادة 28 ق 04-02<sup>4</sup> حيث تتم الطرق الاحتمالية بوسائل دعائية و هي عبارة عن شبكة الانترنت أو الوسائل الأخرى كالهاتف او التلفاز، من خلالها يتم تضليل المستهلك تغليظه في العناصر الجوهرية للسلعة او الخدمة المراد التعاقد عليها<sup>5</sup>.

**2-3-الركن المعنوي :** بالنسبة لإتجاه نية المتدخل لتضليل المستهلك أو لا فهو أمر غير مهم بإعتبارها جريمة مادية و هو ما يستفاد من نص المادة 28 من ق 04-02 " يتضمن تصريحات أو بيانات أو تشكيلات يمكن أن تؤدي.."، و السبب في ذلك هو حماية المستهلك من الخداع ، و هدف المورد من طرح اشهاراته الكترونيا هو تقديم مزايا سلعه و خدماته و هو ما يميزه عن الإعلام و يشترط أن لا يكون تضليليا وفق ما جاء في قانون 04-02 بنص المادة 28 الذي جاءت بصور الإشهار التضليلي و ألحقت عقوبات مالية لحماية جمهور المستهلكين.

نفس الأحكام بالنسبة لقانون 18-05 في الفصل السابع حيث عالج الإشهار الالكتروني بحيث نظمه من خلال المواد 30 و الى غاية المادة 34 فرض فيها عدة ضوابط عند تقديم الإشهار الالكتروني تكفل للمستهلك حماية من الاشهارات الغير مرغوب فيها و فرض عقوبات مالية على الموردين المخالفين.

**ثانيا- جريمة التراسل الإشهاري الالكتروني الغير مرغوب(سبامينغ)**

تعتبر جريمة شكلية يكفي إثبات السلوك لقيامها دون الحاجة للركن المعنوي وهو نفس الأمر ما نجده جريمة الإشهار التضليلي، و تقوم الجريمة التراسل الإشهاري الغير مرغوب فيه ، عند مخالفة إلزامية موافقة المستهلك في تلقي رسائل الاستبيان المباشر حيث يحضر على المورد الإلكتروني إرسال رسائل إشهارية غير مرغوب فيها (spam) إلى المرسل إليه إلا بعد موافقته المسبقة و هو ما يصب في حماية البيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني، أو عند عدم تمكين المستهلك من الاعتراض على الرسائل الالكترونية المرسلة إليه و يتحقق ذلك بصورتين:

عدم توفير نظام يسمح للمستهلك بالاعتراض على إرسال الإشهارات الالكترونية و هو ما يسمى بنظام قائمة الرفض و الاعتراض فيرسل المورد إعلاناته دون أن يسأل المستهلك عن موافقته على الإرسال لهذا ألزم المشرع بتوفير الوسائل الالكترونية و التقنية التي تسمح بالاعتراض على الإعلانات التجارية<sup>6</sup>. أو عدم احترام رغبة المستهلك في عدم استقبال الرسائل الالكترونية حيث يتوجب على المورد احترام رغبة المستهلك بمجرد اعتراضه على الإعلانات من خلال إرسال وصل استلام عن طريق الاتصال الالكتروني يؤكد فيه للمستهلك بتسجيل طلبه مع اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية رغبته خلال 24 ساعة فإذا أعاد إرسال إشهار بعد هذه المدة يكون الإشهار مجرما وفقا لنص المادة 40 من قانون 18-05 حيث فرضت عقوبة مالية على المورد المخالف لأحكام الإشهار الالكتروني تتراوح بين 50,000 دج إلى 500,000 دج أما حالة العود تتضاعف إلى 1000,000 دج. أما بالنسبة للعقوبة المقررة للإشهار التضليلي حسب المادة 38 من ق 04-02 الغرامة من 50.000 دج إلى خمسة ملايين دج.، إضافة إلى عقوبات إدارية تمثلت في الحجز العيني أو الإعتباري حسب المادة 39 منه بالنسبة للبضائع مع حجز العتاد و التجهيزات التي إستعملت في إرتكاب الجريمة ، إضافة إلى إمكانية مصادرة المواد المحجوزة طبقا لنص المادة 44 من

نفس القانون، و في حالة العود تتضاعف العقوبة، كما يمكن للقاضي أن يحكم بالمنع من ممارسة النشاط التجاري بصفة مؤقتة او الشطب من السجل التجاري إضافة إلى عقوبة الحبس من 3 أشهر إلى سنة واحدة حسب المادة 47 منه.

### ثالثا- جريمة الغش التجاري الإلكتروني:

سنحاول تعريف جريمة الغش و تحديد أركانها و العقوبة المقررة لها من خلال النقاط التالية:

**1- تعريف جريمة الغش:** إستخدم المشرع طبقا لنص المادة 70<sup>7</sup> من ق الاستهلاك مصطلح التزوير للتعبير عن الغش المنصوص عليه من قانون العقوبات ،حيث أحال على العقوبة المنصوص عليها في المادة 431 من ق ع ج، و يعتبر الغش إصطلاحا أشمل من التزوير فحسب المادة 453 من ق العقوبات يعتبر التزوير هو تحريف متعمد للحقيقة في الوقائع و البيانات الواردة في صك أو مخطوط يشكل مستندا بدافع إحداث ضرر مادي او معنوي او اجتماعي،أما الغش الذي يرد على المنتجات،فيقصد به "أنه كل لجوء إلى التلاعب و المعالجة الغير المشروعة التي لا تتفق مع التنظيم و تؤدي إلى التحريف في التركيب المادي للمنتوج و يتخذ النشاط المادي للغش إما شكل الإضافة، أو الإنقاص،أو الإستعاضة أو التحريف"<sup>8</sup>. كما عرفه البعض الآخر " كل تغيير أو تعديل أو تسوية يقع على الجوهر او التكوين الطبيعي لمادة أو سلعة معدة للبيع و يكون من شأن ذلك النيل من خواصها الأساسية أو إخفاء عيوبها أو إعطاءها شكلا أو مظاهر سلعة تختلف عنها في الحقيقة، و ذلك بقصد الإستفادة من الخواص المسلوقة أو الإنتفاع بالفوائد المستخلصة و الحصول على فارق الثمن.

### 2- أركان جريمة الغش الإلكتروني :

تتمثل أركان جريمة الغش المعلوماتي فيما يلي:

**1-2- الركن الشرعي:** وهو النص القانوني أي المادتين 70 ق 09-03 و 431 ق العقوبات الجزائي.

**2-2- الركن المادي:** يتمثل في كل الأفعال التي يقوم بها المورد خلافا للنص التشريعية و قد وسعن المادة 70 من ق 09-03 من مفهوم المنتوج عكس قانون العقوبات الذي يقتصر على الأغذية المخصصة للإنسان أو الحيوان،فيقوم العنصر المادي على أحد هذه الصور:

- تزوير منتج موجه للإستهلاك أو للإستعمال البشري أو الحيواني.
- يعرض أو يضع للبيع أو يبيع منتوجا يعلم أنه مزور أو فاسد أو سام أو خطير للإستعمال البشري أو الحيواني.
- يعرض أو يضع للبيع أو يبيع مع علمه بوجهتها مواد أو أدوات أو أجهزة أو كل مادة خاصة من شأنها أن تؤدي إلى تزوير أي منتج موجه للإستعمال البشري أو الحيواني

**2-3- الركن المعنوي:** أي توافر القصد الجنائي حيث يقوم المورد بعرض المنتوجات مع علمه أن الفعل غير مشروع و توافر نية غش المستهلك.

أما عن وقت العلم بالغش فيستوي أن يعلم به عند بداية العرض للمنتوج أو في وقت لاحق، و تخضع هذه المسألة للسلطة التقديرية للقاضي<sup>9</sup>، كما تعد جريمة الغش من الجرائم الوقتية التي تقع بمجرد وقوع الغش او استعمال المواد في الغش...أما بالنسبة لأفعال العرض و الوضع للبيع فهي من الجرائم المستمرة.<sup>10</sup>

رابعا- مخالفة الإلتزام بالضمان القانوني و الخدمة ما بعد البيع:

من خلال نص المادة 23 من قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية نجد أن المورد الإلكتروني ملزم بتنفيذ أحكام الضمان طبقاً للقاعدة العامة في حالة تسليم منتوجات معيبة أو غير مطابقة، حيث يلتزم بالضمان من خلال تضمينه في الإعلام حسب المادة 11 و من خلال العقد الإلكتروني حسب المادة 13 من ق ت إ ، و يبدو أن عدم النص على العقوبة التي يتحملها المورد نتيجة إخلاله بالضمان يجعلنا نستند على المادة 35 ق ت إ التي تحيلنا إلى قانون 09-03 فتكون العقوبة طبقاً للمادة 75 من قانون الإستهلاك و قمع الغش : حيث يتحمل المورد المخالف غرامة من 100.000 دج إلى خمسمائة ألف دج 500.000 دج إذا خالف إلزامية الضمان أو تنفيذ ضمان المنتج . كما أن ق ت إ لم ينص على إلزامية الخدمة الخدمية بع البيع رغم إلزامية تضمينها في الإعلام و العقد الإلكتروني و هو ما يحيلنا أيضاً لنص المادة 77 من قانون 09-03<sup>11</sup> يعاقب بغرامة من خمسين ألف دج 50.000 دج إلى مليون دينار 1.000.000 دج كل من يخاف إلزامية تنفيذ الخدمة ما بعد البيع .

### المحور الثاني: العقوبات المترتبة عن قيام المسؤولية الجزائية للمورد الإلكتروني

نص المشرع الجزائري على مجموعة من الجرائم و العقوبات التي يمكن توقيعها على المورد الإلكتروني في حالة قيام المسؤولية الجزائية نتيجة مخالفته لالتزاماته التعاقدية، وحسب ما ورد في قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية في الفصل الثاني الذي خصصه المشرع للجرائم و العقوبات المترتبة على مخالفة الأحكام المنصوص عليها في ذات القانون فإن جميع العقوبات المنصوص عليها هي غرامات مالية تختلف بحسب المخالفة المرتكبة إضافة إلى عقوبات تكميلية تصل إلى غاية الغلق والشطب من السجل التجاري.

#### أولاً- العقوبة الأصلية :

تعد العقوبة الأصلية تلك التي يجوز الحكم بها دون أن تقتزن بها أية عقوبة أخرى<sup>12</sup>. وتمثل إما في الحبس أو الغرامة، وبالرجوع إلى نصوص مواد 37 إلى غاية 44 قانون 18-05 والمواد 31 إلى 38 من قانون الممارسات التجارية ، نجد أن العقوبة الأصلية والرديعية الوحيدة التي يتم فرضها من طرف المشرع على المورد الإلكتروني ، تتمثل أساساً في الغرامة المالية كعقوبة أصلية دون الحبس ، وذلك بخلاف العقوبات الأصلية المقررة في قانون العقوبات ، وما يستشف من خلال نصوص القانون 18-05 من خلال المواد من 37 إلى 44 منه إذ اعتمد على تحديد حد أدنى و حد أقصى للعقوبة بحسب نوع المخالفة أو الفعل الجرم المرتكب ، لذا يمكن تصنيفها بحسب المخالفات المرتكبة إلى العقوبات التالية :

#### 1- العقوبة الناتجة عن بيع المنتجات المحظورة:

تنص المواد 03 و 05 من القانون 18-05 على المنتوجات المحظورة التي يمنع أن تكون محل المعاملات التجارية الإلكترونية وإذا أقدم المورد الإلكتروني على مخالفة هذا الحظر فقد نصت المادة 37 من نفس القانون على عقوبة أصلية تتمثل في غرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج لكل من يبيع أو يعرض للبيع عن طريق الاتصال الإلكتروني المنتجات أو الخدمات المذكورة في المادة 03، وقد رفع المشرع في المادة 38 من القانون 18-05 من قيمة الغرامة في حالة مخالفة أحكام

المادة 05 من نفس القانون و ذلك ببيع العتاد و التجهيزات والمنتجات الحساسة المحددة عن طريق التنظيم المعمول به وكذا كل المنتجات الأخرى التي من شأنها المساس بمصالح الدفاع الوطني والنظام العام والأمن العمومي وذلك بغرامة قيمتها 500.000 دج إلى 2 ملايين دينار جزائري كعقوبة أصلية.

## 2- عقوبة مخالفة القواعد المتعلقة بالعرض التجاري الإلكتروني :

نصت المواد 11 و 12 من القانون 18-05 على وجوب احترام مراحل طلبية المنتج وأن تكون مسبقة بعرض تجاري كما حددت الحد الأدنى من المعلومات التي يجب إن يحتويه هذا العرض، ورتب المشرع الجزائري على مخالفة هذه المواد عقوبة مالية تتمثل في غرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج في المادة 39 منه.

**3-العقوبات المقررة لجريمة الغش:** بالرجوع لقانون العقوبات نجد أنها حسب المادة 431 تتمثل في الحبس من سنتين إلى خمس سنوات، و الغرامة من 10.000 إلى 50.000 دج، ومن خلال نص المادة 83 ق 09-03 يتم تشديد العقوبة طبقا لنص المادة 432 من قانون العقوبات كل من يغش أو يعرض للبيع أو يبيع كل منتج مزور أو فاسد أو سام أو لا يستجيب لإلزامية الأمن المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون إذا ألحق هذا المنتج بالمستهلك مرضا أو عجزا عن العمل و يعاقب المتدخلون المعنيون بالسجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة و بغرامة من مليون دينار إلى مليوني دينار إذا تسبب هذا المنتج في مرض غير قابل للشفاء أو فقدان استعمال عضو أو الإصابة بعاهة مستديمة. يتعرض هؤلاء المتدخلون لعقوبة السجن المؤبد إذا تسبب هذا المرض في وفاة شخص أو عدة أشخاص. أما بالنسبة للشخص المعنوي فحسب المادة 435 مكرر ق . ع . ج التي تحيل إلى نص المادة 51 مكرر ق . ع . ج حيث تقع العقوبة على الشخص الخاضع للقانون الخاص مع استثناء الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام حيث يتحمل الشخص المعنوي العقوبات التي يرتكبها مثله من غش و خداع مع إمكانية مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو شريك.<sup>13</sup>

تتمثل العقوبة طبقا لأحكام المواد 18 مكرر و 18 مكرر 2 ق ع ج بالغرامة تساوي مرة أو خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص المعنوي، أو دفع غرامة مالية تتراوح بين 2.000.000 دج و 5.000.000 دج، بالإضافة إلى إمكانية فرض عقوبات تكميلية المتمثلة في حل الشخص المعنوي أو غلق المؤسسة، الإقصاء من الصفقات العمومية المنع من مزولة النشاط أو عدة أنشطة مهنية و مصادرة الشيء و نشر و تعليق حكم الإدانة مع الوضع تحت الحراسة على ممارسة النشاط الذي أدى إلى الجريمة أو الذي ارتكبت الجريمة بمناسبةه.

## 4- العقوبة الناتجة عن مخالفة الأحكام المتعلقة بالإشهار الإلكتروني:

حيث انه و بموجب المواد 30,31,32,33,34 من القانون 18-05 التي نصت على شروط و مقتضيات الإشهار أو الترويج للمنتج الإلكتروني وكل مخالفة لأحكام هاته المواد السالفة الذكر يعاقب مرتكبها بغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج طبقا لنص المادة 40 منه.

## 5- العقوبة الناتجة عن عدم حفظ سجلات المعاملات :

ألزمت المادة 25 من القانون 18-05 المورد الإلكتروني بحفظ سجلات المعاملات التجارية المنجزة بتواريخها و إرسالها إلكترونياً إلى المركز الوطني للسجل التجاري وإذا أحل المورد الإلكتروني بالالتزام السالف الذكر يعاقب طبقاً لنص المادة 41 من نفس القانون بغرامة من 20.000 دج إلى 200.000 دج.

#### 6-العقوبة الناتجة عن عدم الفوترة:

خلافاً لأحكام القانون 04-02 المحددة لقواعد الممارسات التجارية فإن القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية قد ألزم بموجب المادة 20 المورد الإلكتروني بتحرير فاتورة.<sup>14</sup> وأحالت المادة 44 من نفس القانون في حالة مخالفة المادة 20 السابقة الذكر إلى العقوبات المنصوص عليها في القانون 04-02 المحدد لقواعد الممارسات التجارية ولاسيما المواد 33 و34 منه أين نصت على عقوبة عدم الفوترة بغرامة بنسبة 80% من المبلغ الذي يجب فوترته مهما بلغت قيمته، وغرامة 10.000 دج كعقوبة على الفاتورة غير المطابقة المخالفة لأحكام المادة 12 من القانون رقم 04-02. كذلك فإنه يمكن تطبيق العقوبات الأشد التي يقصد بها الحبس حتى السجن تطبيقاً لنص المواد 37 و 38 من القانون 18-05 باستعمال المشرع لعبارة "دون المساس بتطبيق العقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع المعمول به".<sup>15</sup> كما أنه في حالة العود فإنه لا يمكن إجراء غرامة الصلح طبقاً لنص المادة 45 الفقرة 03 من القانون 18-05، كما أنه تضاعف مبلغ الغرامة في حالة تكرار نفس الجريمة خلال مدة 12 شهراً من تاريخ العقوبة المتعلقة بالجريمة السابقة طبقاً لنص المادة 48 من نفس القانون.

#### ثانياً-العقوبات التكميلية "العقوبات التقنية المستحدثة بقانون 18-05"

عرف المشرع الجزائري العقوبة التكميلية في المادة 3/04 من قانون العقوبات الجزائري بأنها هي تلك التي لا يجوز الحكم بها مستقلة عن عقوبة أصلية، فيما عدا الحالات التي ينص عليها القانون صراحة، وهي إما إجبارية أو اختيارية<sup>16</sup>. وبالرجوع للقانون 18-05 نجد أنها تتميز بأنها تفرض لأول مرة وهو ما يتناسب مع خصوصية نشاط المورد الإلكتروني الذي يتسم بالطابع التقني، لذلك لا بد من ذكرها ثم التطرق إليها واحدة تلو الأخرى. لقد أقر القانون 18-05 عقوبات تقنية من نوع خاص تعد خروجاً عن القواعد العامة في قانون العقوبات كونها تتم وتنفذ بالوسائل الإلكترونية عن طريق وسيط إلكتروني يباشرها يتمثل في مركز البحث العلمي والتقني (cerist) وذلك نظراً لتحكمه في تكنولوجيات الإعلام والاتصال ونوردها فيما يلي:

#### 1- غلق وتعليق الموقع الإلكتروني :

يمكن للقاضي أن يأمر بغلق الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني المقصر في التزاماته و المخالف في التشريع المعمول به ، في مجال التجارة الإلكترونية لمدة تتراوح بين 01 شهر و 06 أشهر و هذا من خلال المادة 37 و 38 من قانون 18-05 وذلك في حالة مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة 03 و05 منه<sup>17</sup>. كما قد يجري تعليق الموقع الخاص بالمورد الإلكتروني الذي يقترح توفير سلع وخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية من دون تسجيل مسبق في السجل التجاري و ذلك طبقاً لنص المادة 42 الفقرة 02 التي تنص على انه يبقى تعليق هذا الموقع ساري المفعول إلى غاية تسوية وضعيته .

#### 2- تعليق النفاذ إلى منصات الدفع الإلكترونية :

يترتب تعليق النفاذ إلى جميع منصات الدفع الإلكتروني بمدة لا تتجاوز 6 أشهر طبقا لنص المادة 39 من القانون 18-05 في حالة مخالفة المورد الإلكتروني التزامه بتقديم إعلان نزيه و كذا بإعلام المستهلك الإلكتروني بشخصه أو نشاطه إلى جانب تقديم كل البيانات و المعلومات عن المنتج المعروف للاستهلاك عبر الانترنت المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من نفس القانون. حيث يتم إنشاء واستغلال منصات الدفع الإلكترونية المعتمدة في التجارة الإلكترونية في الجزائر بصفة حصرية من طرف البنوك المعتمدة في بنك الجزائر أو بريد الجزائر أو الموصولة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني للمتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية طبقا لنص المادة 27 من القانون 18-05 .

### 3- التعليق التحفظي لتسجيل أسماء النطاق للمورد الإلكتروني:

يتعرض المورد الإلكتروني إلى تعليق تسجيل أسماء النطاق عند عدم القيام بإجراءات التسجيل الضرورية في السجل التجاري بصفة مسبقة لمزاولة نشاطه التجاري عن طريق الاتصالات الإلكترونية طبقا لنص المادة 43 من القانون 18-05 حيث يتم ذلك من قبل هيئة مؤهلة لمنح أسماء النطاق في الجزائر بناء على قرار من وزارة التجارة و كون التعليق فوري لأي شخص طبيعي أو معنوي متواجد في الجزائر ويبقى هذا التعليق ساري المفعول ولا يتم رفعه إلا بتسوية المورد الإلكتروني لوضعته من خلال التسجيل في السجل التجاري طبقا لنص المادة 42 من القانون 18-05.

يمكن أن يتم تعليق تسجيل أسماء النطاق للمورد الإلكتروني بشكل تحفظي عند ارتكابه مخالفات تكون تحت طائلة عقوبة غلق النحل بمفهوم التشريع المتعلق بممارسة الأنشطة التجارية ولا يمكن ان تتجاوز مدة التعليق التحفظي لاسم النطاق 30 يوما، وتعتبر هته العقوبة كعقوبة إدارية كون الجهة المكلفة بتطبيقها على المورد الإلكتروني هي إدارة والمتمثلة في مركز أسماء النطاقات بالجزائر وتعتبر مصلحة من مصالح مركز البحث العلمي وتقني (cerist).

ويختلف نوع التعليق المنصوص عليه في المادة 42 من القانون 18-05 عن ذلك المنصوص عليه في المادة 43 منه ، فالأول يعد تعليقا فوريا ولمدة غير محددة أي لغاية تسوية المورد الإلكتروني لوضعته تجاه المركز الوطني للسجل التجاري وذلك بالتسجيل في السجل التجاري إما التعليق بموجب المادة 43 فانه تعليق تحفظي لاسم النطاق ومدته لا يمكن إن تتجاوز 30 يوم . ونشير في الأخير إلى انه إلى جانب العقوبات المقررة على المورد الإلكتروني في القانون 18-05 عمد المشرع في أحكام المواد 45 إلى 47 منه إلى استبدال العقوبة بغرامة الصلح التي تعتبر هي الصلح والعقوبة هي استثناء ذلك بهدف التقليل من الوصف الجزائي وحفاظا على المناخ التجاري وذلك قبل أية متابعة جزائية ، ولا تعتبر غرامة الصلح من قبل العقوبة بل هي إجراء إداري تطبقه الإدارة المكلفة بحماية المستهلك سعيا إلى تسوية وضعية المورد الإلكتروني ،وغرامة الصلح هي غرامة مقررة في جميع المخالفات السابقة الذكر ماعدا بالنسبة للمخالفات المتعلقة بالمادتين 37، 38 من القانون 18-05.

كما حددت المادة 46 من القانون 18-05 غرامة الصلح بالحد الأدنى من الغرامة المنصوص عليها في أحكام القانون 18-05 و في حالة قبول المورد الإلكتروني لغرامة الصلح تقوم الإدارة المؤهلة بإقرار تخفيض قدرة 10% ويتم تحصيلها بعد أن تبلغ الإدارة المؤهلة المورد الإلكتروني بالأمر بالدفع مع إشعارها بالاستلام في أجل لا يتجاوز 7 أيام ابتداء من تاريخ تحرير المحضر طبقا لنص المادة 47 من نفس القانون، وإذا لم يتم دفع الغرامة أو لم يمثل المخالف للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في أجل 45 يوم يرسل المحضر إلى الجهة القضائية الخاصة و تضاعف الغرامة في حالة تكرار نفس الجريمة لمدة لا تتجاوز 12 شهر من تاريخ العقوبة المتعلقة بالجريمة السابقة طبقا لنص المادة 48 من القانون 18-05.<sup>18</sup>

يتضح مما تقدم أنّ الجرائم التي يرتكبها المورد الإلكتروني في إطار العقد الاستهلاكي ما هي إلا جزء من كل فهي تقع تحت مفهوم الجريمة الإلكترونية أو الجرائم الماسة بنظام المعالجة الآلية للمعطيات كما عرفها قانون العقوبات الجزائري<sup>19</sup> كما نظمها المشرع الجريمة الإلكترونية من خلال القانون 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال و مكافحتها<sup>20</sup>.

### الخلاصة:

أقر قانون التجارة الإلكترونية رقم 18-05 أحكاما خاصة لمسؤولية المورد الإلكتروني حيث اعتبرها مسؤولية بقوة القانون، فقام بتحديد الأفعال التي يأتيها المورد وتعتبر جرائم وتخضع لعقوبات خاصة رغم أنّ تحديد المسؤولية الجزائية ضمن قانون التجارة الإلكترونية 18-05 جاء على النمط العقابي المتبع في قانون حماية المستهلك أو قانون الممارسات التجارية حيث يتم ردع المورد بتحملة المسؤولية الجزائية والتي قوامها الحبس والغرامة المالية كأصل إلا أنّه استحدث عقوبات إدارية ذات طبيعة تقنية كغلق الموقع الإلكتروني وتعليق تسجيل أسماء نطاق المورد الإلكتروني كإجراء يوازي غلق المحل في العقد العادي، كما فسح المجال لإجراء غرامة الصلح فهو يستمد أحكامه من ق الاستهلاك و ق الممارسات التجارية و استنادا أيضا لقانون العقوبات الذي يعتبر الشريعة العامة في التشريع الجزائري، مما شكّل لهذا الأخير مركزا قانونيا متميزا باعتبارها طرفا مهنيا وهذا حماية للمستهلك الإلكتروني ، فضلا عن ذلك، يتضح أنّ المشرع الجزائري عند تحديد المدين بالمسؤولية عمد إلى تضيق نطاقه، فالمورد الإلكتروني تمّ حصره في مورد السلعة أو الخدمة واستبعد طائفة المتدخلين في العملية الاستهلاكية. رغم ذلك هناك نوعا من النقائص التي تعترى قانون التجارة الإلكترونية تشمل مايلي:

- صعوبة الإثبات فعند تقرير المسؤولية الجزائية يشق على المستهلك الإلكتروني إثبات حقوقه و تحديد مسؤولية المورد الإلكتروني حتى وإن أزمه القانون 18-05 بتسليم المستهلك الإلكتروني بعض الوثائق ذات القيمة القانونية المثبتة لحقوقه كالفاتورة او نسخة من العقد الإلكتروني المبرم و غيرها من الوثائق التي يتحصل عليها عبر تبادل البيانات، و مع ذلك يبقى المستهلك معرضا للتحايل والخداع في البيئة الرقمية نظرا لقلّة خبرته التقنية.
- أن قانون التجارة الإلكترونية 18-05 أغفل إمكانية إتمام المعاملات الإلكترونية عبر الخط عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي و هو مجال يمكن الانتهازيين من الغش و الخداع و تغليب المتلقين بالإشهارات الكاذبة و المضللة وهو ما يستوجب توسيع نطاق المسؤولية ذلك أنّه فضاء يعج بالباعة و مقدمو الخدمات الغير شرعيين.

### المراجع:

1. فلاح فهد العجمي، الحماية المدنية للمستهلك في العقد الالكتروني، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011، .
2. لعجال لامية، حماية المستهلك في إطار التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.
3. القانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل و المتمم ج ر العدد 41، المؤرخة في 27 جوان 2004 .

4. جفالي حسين، الحماية الجنائية للمستهلك من الإشهار الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18 05 يوم 8 أكتوبر 2019، كلية الحقوق و العلوم السياسية. قسم الحقوق، قالمة، يومي 2 و 3 أكتوبر 2018.
5. قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش المؤرخ في 25 فبراير 2009 ج ر العدد 15 العدد 15. الصادر في 8 مارس 2009. المعدل و المتمم.
6. رشيدة عيلا م اكسوم، المركز القانوني للمستهلك الإلكتروني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018.
7. سلسبيل بن سماعيل، الحماية الجنائية للمستهلك الإلكتروني في ظل التشريع الجزائري، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
8. قانون العقوبات الصادر بموجب الأمر 155/66 المؤرخ في 8 جويلية 1966 المعدل و المتمم.
9. كمال فتحي دريس، مرغيني حيزوم بدر الدين، مسؤولية المورد الإلكتروني دراسة اقتصادية و قانوني، revue des reformes economiques et intégration en economie mondiale، جامعة الوادي، العدد 13، 2019.
10. القانون 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر العدد 28، الصادرة في 16 ماي 2018.
11. قانون العقوبات الصادر بموجب الأمر 155/66 المؤرخ في 8 جويلية 1966 المعدل و المتمم.

#### الهوامش:

- 1 فلاح فهد العجمي، الحماية المدنية للمستهلك في العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 69.
- 2 لعجال لامية، حماية المستهلك في إطار التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2015، ص 33.
- 3 القانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل و المتمم ج ر العدد 41، المؤرخة في 27 جوان 2004.
- 4 تنص المادة 28 من قانون 04-02: ".... 1- يتضمن تصريحات و بيانات أو تشكيلات يمكن أن تؤدي إلى التضليل بتعريف منتج أو خدمة أو بكميته أو وفرته أو مميزاته 2- يتضمن عناصر يمكن أن تؤدي إلى الألتباس مع بائع آخر أو منتوجاته أو خدماته أو نشاطه. 3- يتعلق بعرض معين لسلع أو خدمات في حين أن العون الاقتصادي لا يتوفر على مخزون كاف من تلك السلع أو لا يمكن ضمان الخدمات التي يجب تقديمها عادة بالمقارنة مع ضخامة الإشهار." 5 فلاح فهد العجمي، نفس المرجع السابق، ص 67.
- 6 جفالي حسين، الحماية الجنائية للمستهلك من الإشهار الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18 05 يوم 8 أكتوبر 2019، كلية الحقوق و العلوم السياسية. قسم الحقوق، قالمة، يومي 2 و 3 أكتوبر 2018، ص 568.
- 7 المادة 83 من قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش المؤرخ في 25 فبراير 2009 ج ر العدد 15 العدد 15. الصادر في 8 مارس 2009. المعدل و المتمم. حيث إستخدم مصطلح الغش.
- 8 رشيدة عيلا م اكسوم، المركز القانوني للمستهلك الإلكتروني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018، ص 390.
- 9 نفس المرجع السابق، ص 397.
- 10 سلسبيل بن سماعيل، الحماية الجنائية للمستهلك الإلكتروني في ظل التشريع الجزائري، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 297.

- 11 القانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش المؤرخ في 25 فبراير 2009 ج ر العدد 15 العدد15 الصادر في 8 مارس 2009. المعدل و المتمم.
- 12 المادة 04 من قانون العقوبات الصادر بموجب الأمر 155/66 المؤرخ في 8 جويلية 1966 المعدل والمتمم.
- 13 رشيدة أكسوم عيلام ، نفس المرجع السابق، ص411.
- 14 كمال فتحي دريس ، مرغيني حيزوم بدر الدين، مسؤولية المورد الالكتروني دراسة اقتصادية و قانوني ، revue des reformes economiques et intégration en economie mondiale ، جامعة الوادي، العدد 13 ، 2019، ص 10.
- 15 القانون 05-18 مؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر العدد 28، الصادرة في 16 ماي 2018.
- 16 قانون العقوبات الصادر بموجب الأمر 155/66 المؤرخ في 8 جويلية 1966 المعدل والمتمم.
- 17 رشيدة أكسوم عيلام ، مرجع سابق ، ص408.
- 18 دريس كمال فتحي ، مرجع سابق ص 11.
- 19 تنص المادة 394 من ق. العقوبات الجزائري " يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة و بغرامة من مالية من 50.000 إلى 200.000 دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للبيانات...".
- 20 القانون 04-09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها المؤرخ في 5 أوت 2009، ج ر العدد 47 لسنة 2009. حيث تنص المادة 2 منه: " الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال: جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات و أي جريمة أخرى ترتكب او يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الالكترونية."